طارق البشري: السلطة القضائية في مصر تواجه امتحانا عسيرا والازمة تكشف انسداد المنافذ أمام النظام الحاكم

القاهرة ـ من سعد القرش:

في حين يساءل قاضيان بارزان لمطالبتهما باستقلال السلطة القضائية عن الحكومة واشراف قضائي كامل على الانتخابات النيابية والرئاسية يعتبر المستشار طارق البشري الازمة الحالية أحد دلائل انسداد المنافذ أمام النظام الحاكم. كما يحذر من افراغ العمل القضائي من محتواه مشيرا الى أن السلطة القضائية في مصر تواجه امتحانا عسيرا.

ووصف هذا الامتحان بأنه فتنة حيث يواجه القضاة ما يشبه العقيدة السياسية التي تجعل الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم «ثلاثة في واحد. ثلاثة أشكال ومظاهر لسلطة واحدة ذات ادارة ومشيئة واحدة. هم ثلاثة في الشكل وواحد في الجوهر».

وقال ان القاضي يقبض على استقلاله كالقابض على الجمر وان القضاة قادرون على ذلك لكن القدرة شيء والتمكن شيء اخر لان التمكن مرتبط بعوامل خارج استطاعتهم فالقاضي في الانتخابات يواجه مؤسسات لا أفرادا «يواجه الحكومة وحزبها الذي يهدف الى التغلب برجاله».

وأضاف في كتابه (القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء) أن القاضي في مثل هذه المواجهة لا بد أن يتحصن في الهيئة القضائية فليس باستطاعة فرد أن يواجه تكوينا مؤسسيا لا يواجه الا بتكوين مؤسسي اخر. ويقع الكتاب في 96 صفحة كبيرة القطع وصدر امس في القاهرة عن (مكتبة الشروق الدولية).

وألقت الازمة بين السلطة المصرية والقضاة بظلالها على بعض وجوه العمل السياسي حيث ألقت قوات الامن القبض على عشرات النشطاء خلال الاسبوعين الماضيين.

وقال بعضهم انهم تعرضوا للضرب لتنظيمهم مظاهرات مؤيدة للقاضيين محمود مكي وهشام البسطاويسي حيث يساءلان أمام محكمة تأديبية تنظر في صلاحيتهما لولاية القضاء. ويقول القاضيان ان محاكمتهما نوع من العقاب على مطالبتهما مع مئات القضاة باستقلال كامل للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية واشراف قضائي كامل على الانتخابات النيابية والرئاسية. وقال البشري الذي كان نائبا أول لمجلس الدولة ان الاشراف القضائي على الانتخابات يقتضي أن يكون القائمون به أعضاء في الهيئات القضائية وهي المحاكم ومجلس الدولة فقط مستبعدا مشاركة أعضاء النيابة العامة حيث ينص قانون السلطة القضائية صراحة على تبعيتهم لوزير العدل.

وأوضح أن وزير العدل ليس من الهيئة القضائية فهو «يقينا من أفراد السلطة التنفيذية وهو غير مستقل لخضوعه لرئاسة الوزراء ولمجلس الوزراء وهو يشغل وظيفة سياسية مما يمتنع على القضاة الاشتغال بها مهما بقوا قضاة عاملين وهو لا يتمتع بضمانة من ضمانات الاستقلال في قراراته وليس من حصانة له من عدم العزل» حيث ينص الدستور على أن القضاة غير قابلين للعزل. وربط بين الاصلاح القضائي والاصلاح الديمقراطي قائلا ان النظم السياسية حين تكون في ضائقة وتنسد عليها المنافذ تعمد الى اقتلاع أعمدة من البنية الاساسية للدولة وتضرب بها الاخرين كما حدث في عامي 1951 و1952 في نهاية حكم الملك فاروق وعامي 1968 و1969 «بعد انكسار ثورة يوليو وهو ما يحدث الان على مدى السنوات الاخيرة».

وقال ان العمل على افراغ العمل القضائي من محتواه هو مسلك سياسي ربما ينتفع به على المدى القصير ولكنه يهدم الكثير من نظام الحكم ذاته مشبها ذلك بتاجر يسيء استغلال الاسم التجاري بوضعه بضاعة فاسدة أو من يبيع أثاث بيته ليعيش في رغد فترة قصيرة ثم يجيء الطوفان على حد وصفه. وأضاف أن السلطة التنفيذية في مصر تنشىء حزبا تخوض به الانتخابات التي تشرف عليها وتسيرها السلطة التنفيذية بأدواتها الامنية والاقتصادية والاعلامية ومن هنا تنشأ المؤسستان التشريعيتان وهما مجلسا الشعب والشورى «عن طريق حزب الحكومة بما يضمن سيطرتها عليهما».

ونشأ المؤلف في بيت قضاء فهو ابن المستشار عبد الفتاح البشري الذي شغل منصب رئيس محكمة الاستئناف في الاربعينيات. ويعد البشري من بين أبرز المؤرخين المصريين ومن دراساته (المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية) و(الديمقراطية ونظام 23 يوليو) و(الحركة السياسية في مصر).

وقال البشري ان المحكمة الدستورية حكمت بعدم شرعية المجالس النيابية في مصر لاربعة انتخابات في أعوام 1984 و1987 و1990 و1995 وترتب على ذلك بطلان تشكيل المجالس النيابية على مدى 16 عاما متصلة بين عامي 1984 و2000 كانت مصر خلالها «خارج اطار الشرعية الدستورية».

وشدد على أن مطالب القضاة التي ثارت في الاونة الاخيرة ليست مطالب خاصة بهم ولكنها مطالب مؤسسية تتعلق برسالة القضاء في مصر مشيرا الى أهمية دور نادي القضاة في حراسة أداء الرسالة القضائية فهو ليس مجرد نقابة أو ناد اجتماعي لكنه التشكيل المؤسسي الوحيد الذي يجمع القضاة ويحرس أداءهم ومهنتهم السامية كما يدافع عن موجبات استقلال القضاة بوصفهم سلطة دستورية. وقال ان السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل منذ الاربعينيات تسعى للاحاطة بالهيئات القضائية والهيمنة عليها وكان نادي القضاة هو المؤسسة التي تمثل قطبا يجذب أعضاءه استقلالا عن وزارة العدل والوزير الذي يشغل منصبا سياسيا حزبيا ويمثل السلطة التنفيذية. وأضاف أن كبار رجال وزارة العدل هم من كبار رجال القضاء ندبا من المحاكم مشيرا الى أن الوضع الوظيفي المؤسسي يتغلب في النهاية على الاوضاع الذاتية لشاغلي الوظائف المؤسسية. وأبدى دهشته من قيام وزارة العدل الان بادارة القضاء «ننتدب من كبار رجال القضاء من يديرون القضاء من خارج القضاء» مفضلا أن يدار القضاء من داخله بعيدا عن أي تبعية بين سلطتين تقف احداهما وهي القضائية رقيبا للمشروعية على الاخرى التنفيذية. وأضاف أن قرارات نادي القضاة العام الماضي بوجوب الاشراف الكامل والحقيقي على الانتخابات لا يعتبر اشتغالا بالسياسة «واذا اعتبرت هذه المطالب اشتغالا بالسياسة فلا بد من اعتبار عملية الاشراف على الانتخابات التي أوجبتها عليهم المادة 88 من الدستور اشتغالا بالسياسة لان هذا الاشراف هو أصل المطالبة».

ويقود رئيس نادي القضاة المستشار زكريا عبد العزيز وأعضاء مجلس ادارته حملة المطالبة باستقلال القضاء ونزاهة الانتخابات. وجرت العادة في مصر على تعيين بعض القضاة كمحافظين. ويرى البشري صونا لاستقلال القضاء ألا يعين قاض بوظيفة أخرى الا بعد تركه القضاء بثلاث سنوات وألا يتقرر لقاض معاش استثنائي عند تركه القضاء الا بعد عرض الامر على جهات القضاء لوضع الضوابط المناسبة. ويضيف أن نظم الحكم عندما تكون قوية وتستند الى شرعية فانها تتعامل بثقة وشجاعة لكنها حين تفقد القوة «تكون على درجة عظيمة من الاحتياج لان تستر سياساتها وممارساتها وأفعالها».

وأشار الى أن تمسك القضاة باستقلالهم هو رفض لاستغلال ظاهر حيادهم الوظيفي لتحقيق أهداف منحازة للقابضين على نظام الحكم.

صحف بغداد: الاغتيالات تهدف لتحقيق مكاسب سياسية والحكومة الجديدة تشكيلة طائفية والمسؤولون على علم بتهريب النفط.. وتحريض ضد الفلسطينيين وادانة لمواقف الكويتيين

بغداد ـ «القدس العربي»:

تنوعت مواضيع الصحف العراقية مع التركيز على تطورات الاوضاع واهمها التشكيلة الحكومية ومواقف الشارع العراقي منها وتطورات الانهيار الامني وتصاعد تهريب النفط العراقي بعلم مسؤولين حكوميين وتحريض بعض الجهات الطائفية ضد الفلسطينيين المقيمين في العراق وغيرها.

حكومة الاسنحقاق الطائفي

ونشرت صحيفة «البصائر» الصادرة عن هيئة علماء المسلمين في افتتاحيتها موضوعاً اشارت فيه بان بوش عندما يتحدث عن نماذجه لاشاعة (الحرية والديمقراطية) في بلد ما فانك تجد الامور تسير على ارض الواقع بشكل معاكس ومضاد. ففي غضون ثلاث سنوات من عمر التجربة البوشية في العراق جرت انتخابات واستفتاءات (ديمقراطية) متعددة ولكن النتيجة واحدة في كل مرة وهي العودة الى المربع الاول.. محاصصة طائفية وضرب ما تسفر عنه تلك الممارسات الديمقراطية الموهومة من نتائج عرض الحائط بزعم المشاركة الوطنية للرابح والخاسر، وان الداخلين في اللعبة يعرفون تماماً ان ما يجري هو لعبة ليس الغرض منها الا ايهام الشعب والهاءه عن مهامه الحقيقية بطرد المحتل، فلو لم توجد هذه الالاعيب لكان للشعب راي آخر فيما يحصل من احتلال سافر واستعمار جديد يرتدي لبوس الديمقراطية واشاعة الحرية. وما جرى من محاولة زعماء اللعبة وبرعاية سيدهم المندوب السامي زلماي، ان يستغفلوا الشعب مرتين، مرة بممارسة اللعبة الديمقراطية السمجة واخرى انهم فوق الشبهات بحرصهم على ان يكونوا حماة الوحدة الوطنية حتى خرجوا علينا بتشكيلة يجدر ان يطلق عليها (حكومة الاستحقاق الطائفي) بعد ان غيب المشروع الوطني وقسمت غنيمة الكراسي بالتراضي الطائفي طبعاً وليس الوطني. والسؤال هو كيف تنجح التجربة يا سيد بوش ودباباتك تصول وتجول وطائراتك تقصف الآمنين ووحوشك يعذبون بسادية من يقع بين ايديهم في سجونك حتى اغويت ازلامك المحليين او من جاءوا على ظهور دباباتك ان يمارسوا ديمقراطية التعذيب بقسوة اكبر واحلت دولة ببناها ومؤسساتها وتشكيلاتها الى دمار وخراب. ولكن الحقيقة المرة تبقى ان نماذجك فاشلة وان حاولت التحايل وازلامك فاشلون وان وضعت لهم المساحيق لتجميل صورهم بتجريع التجربة مر الهزيمة القادمة باذن الله.

وتطرقت صحيفة «الصباح» الرسمية الى زيارة رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي بعض المرجعيات الدينية في النجف وعدتها بانها خطوة ايجابية على تعزيز الوحدة الوطنية العراقية. وذكرت ان من المهم بالنسبة لرئيس اي بلد متعدد الاديان والطوائف والمذاهب، وبغض النظر عن الاقليات والاكثريات، ان يكون في نقطة متساوية الابعاد والمسافات مع كل طوائف بلده، حتى لا يعطي الانطباع بانه اقرب الى هذه الطائفة من تلك، او الانطباع بانه اقرب الى الطائفة التي ينتمي اليها، من الطوائف الاخرى. وهذا ما دعا احد المواطنين الى ان يذكرني بمطالبة رئيس الوزراء بضرورة ان يقوم بزيارات مماثلة الى المرجعيات والهيئات الدينية التي تمثل الاديان والطوائف الاخرى.

تمرد داخل الجمعية الوطنية

وتحت هذا العنوان نقلت صحيفة «اضواء» المستقلة عن النائب عن جبهة الحوار الوطني العراقي علي الصجري قوله ان 19 نائباً ابلغوا القيادات السياسية التي تعقد اجتماعاتها لتشكيل الحكومة انهم اذا لم يتوافقوا عند استحقاقات المقاومة الوطنية العراقية واصدار قرار باعادة الجيش العراقي السابق فان تلك القيادات سيكونون شركاء في الارهاب داخل العراق، وستكون الحكومة فاشلة وتؤدي الى تدهور الاوضاع وانزلاق العراق الى فتن وحرب طائفية. واضاف الصجري انه وزملاءه لا يريدون ان يقودوا تمرداً وان كان يشرفه ان يقود حركة تمرد وطني لايقاف العملية الهزلية التي تستهدف التوصل الى حكومة شكلية لا تستند الى اسس واركان صحيحة، وانه اكتشف ان المشاورات بين رؤساء الكتل في الجلسات المغلقة محصورة في الصداقات والمحاصصة السياسية وبعيدة عن التصريحات العلنية. واكد النائب الصجري ان الكثيرين من النواب عبروا له عن تاييدهم للمجموعة، ومنهم نواب عن قائمة الائتلاف والقائمة العراقية (مجموعة اياد علاوي)، وان هناك توجها لدى المجموعة لكسر الحواجز الطائفية لكي نبني البلد على اسس وطنية صحيحة.

ونشرت صحيفة «المشرق» الصادرة عن تجمع الوحدة الوطنية ان مصدراً نفطياً عراقياً كشف في حديث خاص لها الى ارتفاع خسائر الدولة نتيجة عمليات التهريب المستمرة للنفط العراقي الى دول الجوار بالرغم من زيادة اسعاره داخل العراق الى 300 % وتواصل عمليات التخريب للانابيب النفطية التي تنقصها الحماية الكافية، واكد المصدر للصحيفة ان المهربين ينقلون يومياً اكثر من مليوني لتر وبمعرفة ودراية بعض المسؤولين في الوزارة والحكومة، ويسبب استمرار هذا التهريب خسائر كبيرة في الميزانية خلال الربع الاول من العام الحالي والتي تقدر بمليارين ونصف المليار دولار!! واضاف نفس المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه ان بعض المسؤولين العراقيين اعلموا مسؤولي الطاقة الامريكية عن الحاجة لاكثر من 20 مليار دولار لمضاعفة الانتاج النفطي بمقدار ثلاثة اضعاف في غضون السنوات العشر المقبلة. ويذكر ان الحكومة تخطط لرفع الانتاج اليومي من مليارين الى ثلاثة مليارات برميل حتى نهاية العام الحالي و5 ملايين برميل يومياً حتى نهاية عام 2015.

الفلسطينيون في العراق

وتحت عنوان (الفلسطينيون وخطأهم في العراق) كتبت صحيفة «الفتح» الصادرة عن حركة سيد الشهداء الاسلامية مقالا ضمن محاولات التحريض على الفلسطينيين المقيمين في العراق جاء فيه: للشيعة تاريخ عظيم في نصرة القضية الفلسطينية، ولكن الجالية الفلسطينية المقيمة في العراق منذ اكثر من خمسين عاماً والتي يقارب عددها اليوم قرابة الثلاثين الفاً، اخذت تتبنى موقفاً معادياً من الشيعة في العراق بل وتورط عدد كبير من افراد الجالية الفلسطينية في العراق في العديد من الاعمال الارهابية التي جرت مؤخراً، اذ انخرطت اعداد كبيرة منهم في صفوف المجاميع الارهابية التكفيرية والبعثية الصدامية، وبالامس روى لي صديق يسكن بالقرب من مجمع العائلات الفلسطينية في الزعفرانية بانه شاهد وسمع النسوة الفلسطينيات وهن يطلقن الزغاريد ابتهاجاً وفرحاً!! بسقوط عدد من الشهداء العراقيين اثر حادث تفجير سيارة مفخخة في احد الاسواق القريبة من منطقتهم. واضافت الصحيفة ان هذا الشعور بالكره والموجه للشيعة بالذات نابع من خلفية الولاء القومي الذي كان الفلسطينيون يقدمونه الى حكومة البعث والذين حصلوا منها على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة كان العراقيون وخاصة الشيعة محرومين منها. وبعد سقوط النظام شعر الفلسطينيون بان سقوط صدام هو سقوط لهم بالذات ونهاية لتلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وهو امر استغلته المجموعات الارهابية التي وجدت في الفلسطينيين الموتورين والحاقدين حلفاء لهم في اعمالهم الارهابية، وقد وجد تنظيم القاعدة في العراق التاييد والمساندة من كل الفلسطينيين المقيمين فيه!! وختمت الصحيفة مقالها بالقول: ان الانتهازية والتلون والنفاق سمة امتاز بها الفلسطينيون في تعاملهم مع الطاغية صدام، وان عليهم ان يصححوا هذا الخطا الجسيم الذي وقعوا فيه.

الكويتيون والعراق مرة اخرى

وكتبت صحيفة «الدستور» المستقلة موضوعاً بعنوان (عجيب امر الكويتيين) ذكر فيه كاتبه انه بالامس وبالتحديد في عام 1991 وبعد تجمع جيوش دول العالم لتخليص الكويت من مخالب صدام، وبعد الذي حصل للجيش العراقي وما تحملته بغداد والمدن الاخرى من اذى جراء القصف الجوي والصاروخي الامريكي العنيف والحاقد، خرجت جريدة «السياسة» الكويتية بمقال افتتاحي كتبه احمد الجار الله بمقال يقرا من عنوانه الذي يقول (اللهم لا تبق لهم حجراً على حجر)!! اي ان هذا العروبي الذي لا يعرف من العروبة الا لغتها كان يتمنى ان تدمر بغداد ويدمر العراق وان لا يبقى حجر فوق حجر.. هكذا كان يتمنى مثل ما كان يتمنى حاخامات صهيون الذين كانوا يرجون من بوش ان يدمر بابل عن بكرة ابيها.. اي ان يدمر بوش حضارة وادي الرافدين ويقضي على تطلعاتنا الى المستقبل المشرق.. وما اشبه دعوات الكويتيين والصهاينة!! واليوم وبعد ان شفى بوش غليل قلوبهم بتدمير العراق ياتي شيخ الكويتيين ليعلن عن تقديم (مكرمة) للعراقيين من اجل بناء مساجد اهل السنة التي تضررت وبناء مرقدي الامامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وجاء على لسان وزير العدل الكويتي عبد الله المعتوق ان الكويت مهتمة بامن واستقرار العراق وانها تدعو الى السلام ونبذ العنف وان سلامة اهل العراق من سلامة اهل الكويت.. عجيب امركم ايها الكويتيون! بالامس تدعون الى تدمير العراق وجمعتم جيوش الارض ودفعتم مليارات الدولارات لتنفيذ هذا الغرض، واليوم وبعد ان تحقق ما اردتم وتمنيتم، وكنتم تضيفون الزيت على النار منذ ذلك التاريخ، وان كل مصاعب العراق هي بسببكم، تقولون انكم تدعون للعدل والسلام وان سلامة اهل العراق تهمكم كثيراً.. هذا ما يثير العجب. ويضيف كاتب المقال: ولكن لم العجب وانتم جبلتم على النفاق السياسي والانتهازية ونكران الجميل وتاريخكم يشهد على حقيقتكم.. ولله في خلقه شؤون.

العراقيون بحاجة للعلاج النفسي

وتحت هذا العنوان كتبت صحيفة «العراق اليوم» المستقلة تحقيقاً عن الاوضاع النفسية للعراقيين نقلت فيه انطباع اطباء نفسانيين في مستشفى الرشاد للامراض النفسية في بغداد الذين اكدوا ان العراقيين في حاجة الى علاج نفسي جماعي، فالحالة اصبحت لا تطاق نتيجة الخوف من الانفجارات ومشاهدة حمامات الدم على شاشات التلفزيون يومياً مما يولد الكبت النفسي، حيث يمر العراقيون بمرحلة اكتئاب نفسي شديد ازدادت حدته في السنوات الثلاث الماضية وما شهدته من انفلات امني وتردي الخدمات. واشار التحقيق الى ان هناك مشكلة كبيرة تواجهها المصحات النفسية في العراق هي قلة الاطباء بسبب هجرة ابرز الاخصائيين نتيجة الخطف والاغتيالات والتهديدات المختلفة، حيث اشار الدكتور بشير فاضل الى ان الاطباء في مستشفى الرشاد يبلغ عددهم ثمانية يتولون معالجة اكثر من الف مريض، كما ان تلك المستشفيات لم تتلق اية مساعدات من منظمة الصحة العالمية او غيرها. وذكر اطباء آخرون ان المستشفى يقدم للمرضى الاغاني العراقية القديمة ويعرض عليهم برامج التلفزيون المنوعة مع الغاء فقرة الاخبار السياسية واحداث العنف نهائياً عنهم لتجنب مضاعفة سوء حالتهم النفسية.

استطلاعات: هبوط قياسي لشعبية بوش وبلير وتزايد كبير في نسبة معارضي الحرب بالعراق

لندن ـ «القدس العربي»:

اظهر استطلاعان منفصلان في امريكا وبريطانيا تراجع شعبية الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير لادنى درجاتها. واظهر الاستطلاع الامريكي قتامة وتشاؤما بين الامريكيين من الاتجاه الذي تسير فيه بلادهم في ولاية بوش الثانية، فيما وضع الاستطلاع البريطاني بلير في ادنى قائمة الزعماء العماليين، حيث وصلت شعبيته الى 26 بالمئة فقط من المواطنين الراضين عن ادائه اي اقل بنقطة واحدة من شعبية رئيس الوزراء السابق هارولد ويلسون التي هبطت الى 27 بالمئة عام 1968 بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني. ولاحظ الاستطلاع الامريكي الذي اعدته صحيفة «نيويورك تايمز» مع شبكة انباء «سي بي اس» ان الامريكيين غير راضين عن اداء بوش فيما يتعلق بارتفاع اسعار المحروقات، والاخبار السيئة القادمة من العراق.

ولاحظت «نيويورك تايمز» ان اداء بوش في السياسة الخارجية خاصة العراق، مع الملف الاقتصادي ادى لانخفاض شعبيته لادنى المستويات، وحصل بوش على علامات منخفضة في الملفات التي تهم المواطنين الامريكيين مثل ارتفاع اسعار المحروقات، وقضية المهاجرين.

ولاحظ التقرير انخفاضا في دعم الامريكيين لحرب العراق. وقالت الصحيفة ان موضوع العراق هو الذي اثر كثيرا على وضعه ودعم الامريكيين لسياساته. ولوحظ ان نسبة الذين قالوا ان غزو العراق كان قرارا صائبا تراجعت الى 39 بالمئة، اي بعشر نقاط عن استطلاع مماثل في كانون الثاني (يناير) حيث ايدت فيه نسبة 47 بالمئة قرار الحرب. وقالت نسبة ثلثي المشاركين انها لا تعتقد ان بوش قادر على الانتصار بالحرب او انهائها بطريقة ناجحة. وجاء الاستطلاع قبل ستة اشهر من الانتخابات القادمة للكونغرس، حيث قام الرئيس بوش بعمليات تغيير واسعة في ادارته من اجل تحسين صورته، حيث يؤكد مسؤولو البيت الابيض ان الاوضاع في العراق تتحسن.

ومع ذلك فالمشاركون في الاستطلاع يعتقدون ان وضع البلاد اسوأ مما كان عليه قبل وصول بوش للسلطة في عام 2000 اي قبل ستة اعوام. كما ان موقف الامريكيين من قيادة بوش باعتباره زعيما قويا تراجع بنسبة احدى عشرة نقطة عن استطلاع كانون الثاني (يناير).

ووصلت شعبية بوش الى ادنى مستوياتها (31 بالمئة)، اي قريبا من شعبية والده عام 1992، اي قبل اربعة اشهر من خسارة جورج بوش الاب الرئاسة لبيل كلينتون. وقالت الصحيفة ان شعبية بوش المتدنية هي الثالثة في خمسين سنة، حيث تعامل الرأي العام مع ريتشارد نيكسون، وجيمي كارتر بنفس الطريقة غير المحببة، بل ان الرئيس الامريكي بدأ يخسر شعبيته بين قاعدته المحافظة (51 بالمئة)، واعضاء الحزب الجمهوري (67 بالمئة)، وهو تراجع كبير. ونقلت الصحيفة عن نائب جمهوري قوله «كان علينا البقاء بعيدين عن العراق حتى نتعرف على اوضاعه جيدا»، ولاحظت غالبية المشاركين في الاستطلاع (1241)، ان البلاد تسير نحو وضع مجهول (70 بالمئة) فيما قالت نسبة 23 بالمئة ان الاوضاع جيدة.

بالنسبة للعراق قالت نسبة 56 بالمئة ان غزو العراق كان في الاصل خطأ، فيما قالت نسبة 60 بالمئة ان الاوضاع في العراق بطريقة او بأخرى تسير نحو الاسوأ، فيما اعترضت نسبة 63 بالمئة على سياسة بوش الخارجية بشكل عام.

وعبرت نسبة 55 بالمئة عن املها بنجاح بوش بالعراق او انه قد ينجح، وقال نائب جمهوري ان امريكا لديها مشاكلها الخاصة وليست بحاجة الى مشاكل العراق. وقال النائب انه صدق ما قاله بوش، عن وجود اسلحة الدمار الشامل، وعندما لم يعثر عليها «اكتشفت انها كذبة»، ويكشف الاستطلاع عن ان مشاكل الجمهوريين قد ساعدت تحسين وضع الديمقراطيين.

وشعبية بوش ليست احسن من شعبية توني بلير، حيث قالت صحيفة «ديلي تلغراف» ان بلير حطم الرقم القياسي في الزعيم الادنى شعبية بين الزعماء العماليين. ولاحظ الاستطلاع الذي اعدته مؤسسة «يوغف» ان تراجع شعبية بلير، اثر وان بشكل بسيط على الدعم الشعبي لحزب العمال. واظهر الاستطلاع ان غالبية الناخبين البريطانيين يرغبون برؤية بلير خارج الحكومة بنهاية العام الحالي.

كما اظهر الاستطلاع ان حزب العمال تراجع عن منافسه التقليدي حزب المحافظين الحاكم بفارق 6 نقاط والذي ارتفعت شعبيته إلى 37 % بالمقارنة مع 31 % للعمال فيما سجلت شعبية حزب الديمقراطيين الاحرار 17 %.

كما اشار الإستطلاع إلى أن شعبية الحزب القومي البريطاني المتطرف سجلّت 6 % في أعقاب النجاح النسبي الذي حققه في انتخابات المجالس البلدية الاسبوع الماضي.

وكان استطلاع آخر للرأي كشف أمس أن شعبية حزب العمال إنخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ العام 1992 حيث فقد الحزب ست نقاط من رصيده خلال شهر واحد مسجلاً 30 %، فيما دعم حزب المحافظين رصيده بأربع نقاط وصار يتقدم عليه بثماني نقاط للمرة الأولى منذ 14 عاماً.

خريف دارفور وجدل القوات الدولية .. صراع ام استقرار!

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

عودة مرتبطة بمحادثة هاتفية اعلن عنها الرئيس الامريكي جورج بوش بمطالبته للرئيس السوداني بالموافقة على نشر قوات دولية في اقليم دارفور قبل ان يتحول الطلب الامريكي الى مشروع قرار دفعت به وزيرة خارجيته الى مجلس الامن .. وهي عودة الى ذات الجدلية السابقة بين رفض الحكومة السودانية لوجود قوات دولية في الاقليم وبين محاولة الامم المتحدة والدول الكبرى لوجود هذه القوات حتى بعد توقيع اتفاق السلام الذي تصفه الكثير من القوى السياسية الداخلية والخارجية انه ما زال في مرحلة الخطر بعيد رفض حركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم ومجموعة عبد الواحد نور التوقيع عليه. ووفق تصريحات نائب وزيرة الخارجية الامريكية روبرت زوليك فإن الاتفاق ما يزال يشكل خطراً في ظل عدم توفر الثقة بين اطراف النزاع بينما وصفه الزعيم السوداني الصادق المهدي انه تم تحت التهديد والوعيد ويتيح الفرصة للحكومة السودانية للموافقة على دخول القوات الاجنبية الى دارفور، ودعا مشروع القرار الامريكي الى امكانية استخدام القوة مع امكانية الاستعانة بالقوات الدولية الموجودة في السودان للتعاون مع قوات الاتحاد الافريقي لحين انتهاء مهمتها في ايلول/سبتمبر القادم لتتولى القوات الدولية المهمة. ووفق تصريحات صحافية للقيادي في الحركة الشعبية وعضو البرلمان السوداني ياسر عرمان فان رئيس حكومة الجنوب وزعيم الحركة سلفاكير ميارديت أجرى اتصالاً هاتفياً برئيس الفصيل المنسلخ عن حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور وخليل إبراهيم رئيس فصيل العدل والمساواة وقال عرمان إن الحركة تسعى لتوفير المناخ المناسب للاتفاق وتحقيق الإجماع على الوثيقة وقال مبعوثها بالخرطوم: لن نعدل فاصلة من الاتفاق، وكشف عرمان عن أن لدى عبدالواحد آراء محددة على الاتفاق يتم التشاور حولها الآن في إشارة للاتصالات التي جرت بين الجانبين وقال عرمان إن محمد نور أبرز حرصاً على اتفاق السلام. وفي رده على سؤال حول موقف الحكومة من دخول قوات دولية في أعقاب توقيع رئيس حركة تحرير السودان مني أركو لفت عرمان الانتباه إلى أن دخول قوات أممية ليست القضية الأساسية وأكد ان محور اهتمام حكومة الوحدة الوطنية إكمال حلقة الاتفاق وسد أية ثغرة متوقعة.

ولكنه عاد ليقول إن نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه أكد انه حال التوصل لاتفاق سلام في دارفور يكون هنالك تعاون مع الأمم المتحدة وأضاف عرمان: العزم الآن حمل الأطراف على التوقيع وتحقيق سلام كامل يطوي صفحة الحرب في دارفور.

ويعتزم كوفي عنان اجراء حوار مباشر مع الرئيس السوداني حول فرق التقييم التي تعتزم الامم المتحدة ارسالها وكان عنان ابلغ أعضاء مجلس الأمن الدولي انه سيبذل جهوداً جبارة من أجل إقناع فصيلي حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم بالتوقيع على اتفاق السلام وناشد الأطراف كافة احترام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بينهم. وقال عنان على المستوى الوزاري حول اتفاق سلام ابوجا إن الأمم المتحدة ستقابل أكبر تحد في مرحلة تطبيق سلام دارفور وأضاف إن هدفنا الأول في المرحلة المقبلة هو تقوية وتوفير أمن للنازحين وعمليات إعادتهم إلى ديارهم ولا بد من تحويل مهام قوات الاتحاد الأفريقي إلى قوة أكبر تابعة للأمم المتحدة وستحتاج لدعم لوجستي فني. وقال عنان إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يقومان بتقييم مباشر على الأرض وسيتشاوران مع حكومة الوحدة الوطنية في السودان والأطراف الأخرى حول المطلوب لتنفيذ اتفاق السلام وأضاف عنان «كتبت خطاباً للرئيس عمر البشير طالباً دعماً لبعثة التقييم وآمل في إقامة حوار مباشر حول هذه المسألة لأن دعمه يعد ضرورياً لإنجاح هذه المهمة».

فهل بدأ السلام الذي تم الاتفاق عليه في دارفور يتحول الى جدلية جديدة تفسح المجال لخطر العودة مجددا نحو عدم الاستقرار والفوضى الامنية ام ذلك تمهيد لتدخل دولي جديد يبتلع الاقليم وما حوله تحت غطاء السلام؟ الايام المقبلة كفيلة بتحديد المسار في هذا الاقليم الذي كان يتوقع بعد توقيع الاتفاق عودة مواطنيه من اللجوء وتوفير فرص الاستقرار لهم وتهيئة المستلزمات الزراعية خاصة والخريف على الابواب فيما يبدو ان ايادي داخلية تحركها اصابع دولية لا تريد لدارفور ان تبتعد عن رأس قائمة الاحداث.

Hudson

HR Manager – Libya

Our client is one of Australia's largest oil and gas exploration and production company with a market capitalisation of more than A$14 billion. Africa is a core focus area for them. For their Libyan operations they are currently looking to appoint a Human Resources Manager to their developing team

Based in Tripoli, you will be responsible for the operation of the HR function of large Joint Venture Oil & Gas assets on various sites. This will include recruitment, compensation and benefits, training and development, implementation of performance management systems, annual appraisal process as well as promote good industrial relations and liaise with local authorities for compliance with Libyan labour laws.

Ultimately, your aim is to support the building of the Joint Venture Organisation through selecting, recruiting and developing highly skilled individuals and promote its image and objectives through effective employee communication and encourage motivation and team building in a multicultural environment.

With a graduate qualification in HR and fluent English and Arabic, as well as strong cultural awareness, leadership and communication skills, you will have at least 5 years experience in HR management within an international environment, ideally in North Africa with an Oil and Gas Company.

Libyan Nationals are encouraged to apply

Please apply in confidence to Hudson Global Resources Ltd by email to graham.milne@jobs.hudson.com quoting reference HH380008. Alternatively you can phone Graham for further details on 00 44 207 187 6087.

Hudson offers the services of an employment agency for permanent work and an employment business for temporary work.